

النواب الليبي يعلق جلساته بعد خلافات على خطة خريطة الطريق»



قرر البرلمان الليبي، أمس الثلاثاء، تعليق جلساته المقررة لمناقشة خريطة طريق للمرحلة المقبلة، والتي قد تؤدي إلى وضع جدول زمني جديد لإجراء الانتخابات وبحث إمكانية تعديل السلطة التنفيذية لمدة أسبوع بعد تفجر خلافات بين الفرقاء حول تفاصيل الخطة المقترحة. وقالت اللجنة البرلمانية المكلفة بوضع خريطة الطريق أنها تعتزم التواصل مع كافة الأطراف الليبية لتوسيع قاعدة المشاركة، واستعادة القضية الليبية وإيجاد الحلول الليبية للوصول إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والعامة والخروج من المراحل الانتقالية المتعاقبة

يجيء ذلك فيما ذكرت مصادر أن تأجيل الجلسة جاء بسبب تفجر خلافات كبيرة وتباينات في الآراء بشأن الجدول الزمني الجديد للانتخابات ومصير السلطة التنفيذية الحالية. وأوضحت أن نواباً طالبوا بإجراء الانتخابات بعد 6 أشهر وتمديد عمل المجلس الرئاسي والحكومة، بينما طالب نواب آخرون باعتماد جدول زمني طويل المدى يتم خلاله إقالة السلطة الحالية والاتفاق على أخرى تتولى الإعداد والتجهيز للانتخابات

من جانب آخر، دعا رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، إلى إجراء انتخابات وفق دستور حقيقي

يتم إجراء استفتاء عليه من الشعب الليبي. ووفقاً لتصريحات له، قال الدبيبة: «ندعو لتأسيس الانتخابات وفقاً لدستور حقيقي يعبر عن كل الليبيين»، مضيفاً: «لا بد من السعي قبل كل شيء إلى الاستفتاء على دستور». وعن طبيعة الدستور الذي يقصده الدبيبة، أوضح أنه «يجب أن يكون على أساس الشفافية والمساواة ونريد تأسيس دستور حقيقي، أو قاعدة «دستورية يرضى بها كل الليبيين».

وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات الرئاسية، في 24 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، وفق الخطة التي ترعاها الأمم المتحدة وتحظى بدعم دولي؛ لكن المفوضية العليا للانتخابات، أعلنت إرجاء إعلان القائمة النهائية للمرشحين على الرئاسة، إلى حين تسوية بعض المسائل القانونية. والاثنين، قالت المستشارة الخاصة للأمم المتحدة ستيفاني وليامز، إنه يتعين أن ينصب التركيز على الانتخابات وليس على مصير حكومة الوحدة الوطنية. لكنها أضافت أن من الواجب أن يكون هناك «تكافؤ في الفرص» بحيث لا يتمتع أي مرشح بأفضلية ترجح كفته بشكل ظالم من خلال الترشح أثناء توليه منصباً رسمياً.